

Distr.: General
29 August 2019
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٨٦٠٨ التي عقدها مجلس الأمن في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٩ فيما يتعلق بنظره في البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، أدلت رئيسة مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي:

"يؤكد مجلس الأمن دعمه الكامل للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن (المبعوث الخاص)، مارتن غريفيث، ويدعو حكومة اليمن والحوثيين (الطرفان) إلى التعاون معه بصورة بناءة ومستمرة. ويشيد المجلس بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص لدعم الطرفين في تنفيذ اتفاق ستوكهولم والتوصل إلى حل سياسي للنزاع الدائر في اليمن.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء تصاعد العنف وما سُجل مؤخرا من خسائر في الأرواح وإصابات في عدن، وصعدة، وصنعاء، وشبوة، ومختلف أنحاء اليمن. ويدعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك فيما يتعلق بضمان حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال، وتيسير وصول المنظمات الإنسانية، وبالالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء. ويؤكد مجلس الأمن ضرورة ضمان المساءلة عن الانتهاكات في اليمن.

"ويساور مجلس الأمن القلق بوجه خاص إزاء التطورات الأخيرة في جنوب اليمن، بما في ذلك محاولة الاستيلاء على مؤسسات الدولة باستخدام العنف. ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى التحلي بضبط النفس والحفاظ على السلامة الإقليمية لليمن. ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية من أجل عقد حوار في جدة لتسوية الوضع ويؤيدها تأييدا كاملا، ويدعو جميع الأطراف إلى التعاون بصورة بناءة حتى تتكامل تلك الجهود بالنجاح.

"ويؤيد مجلس الأمن تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للعمل مع الطرفين من أجل تمهيد الطريق لاستئناف مفاوضات شاملة، دون تأخير، بشأن الترتيبات الأمنية والسياسية اللازمة لإنهاء النزاع واستئناف الانتقال السلمي. ويدعم مجلس الأمن التوصل إلى تسوية سياسية يشارك فيها جميع الأطراف في إطار حوار جامع لحل الخلافات ومعالجة الشواغل المشروعة لجميع اليمنيين، بما في ذلك سكان الجنوب، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل.



”ويدين مجلس الأمن بأشد العبارات تصعيد الحوثيين لهجماتهم على البنية التحتية المدنية في المملكة العربية السعودية ويدعوهم إلى وقف هذه الهجمات فوراً دون شروط مسبقة. ويشدد على أن هذه الهجمات، التي تسببت في قتل المدنيين وجرحهم وتعريضهم للخطر، تشكل تهديداً خطيراً للأمن الوطني للمملكة العربية السعودية، وكذلك تهديداً للأمن في المنطقة على نطاق أوسع، وتهدد بتقويض العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعوته الطرفين إلى مواصلة توسيع نطاق تنفيذ اتفاقات استكهولم. وعلى وجه الخصوص، يحث الطرفين على العمل بشكل وثيق مع المبعوث الخاص، ومضاعفة الجهود الرامية إلى وضع الصيغة النهائية لترتيبات اتفاق تبادل الأسرى، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على بناء الثقة بين الطرفين، والعمل على تنفيذ بيان التفاهم بشأن تعز.

”ويرحب مجلس الأمن بالاجتماع البناء الذي عقدته لجنة تنسيق إعادة الانتشار في ١٤ و ١٥ تموز/يوليه وبتجديد الطرفين التزامهما بتنفيذ المرحلة الأولى من مفهوم عمليات إعادة الانتشار من الحديدة. ويدعو الطرفين إلى التعاون البناء مع المبعوث الخاص فيما يتعلق بمقترحاته الداعية إلى تنفيذ المرحلة الأولى دون مزيد من التأخير. ويلاحظ التطور الإيجابي الذي حققه الطرفان بالاتفاق على المرحلة الثانية من مفهوم العمليات وتعزيز وقف إطلاق النار والرصد في محافظة الحديدة. ويدعو الطرفين إلى تنفيذ مفهوم العمليات المتفق عليه ومواصلة العمل نحو إتمام عملية إعادة الانتشار من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة تحرك بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة صوب تحقيق انتشارها الكامل، ويكرر دعوته الطرفين، على نحو ما هو منصوص عليه في قراره ٢٤٥٢ (٢٠١٩) و ٢٤٨١ (٢٠١٩)، لكفالة تنقل أفراد البعثة ونقل معداتها إلى اليمن وداخله بسرعة ودون عراقيل.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء خطورة الحالة الإنسانية. ويكرر دعوته جميع الأطراف إلى تيسير وصول العاملين في المجال الإنساني والتدفقات من الإمدادات الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والوقود، بشكل آمن وبدون عراقيل، من أجل الحيلولة دون تحويل وجهة المساعدة الإنسانية، وضمان التشغيل الفعال والمستمر لجميع الموانئ اليمنية وإتاحة طرق الوصول براً إلى جميع أنحاء البلد، التي شهدت تدهوراً كبيراً في الأشهر الأخيرة.

”ويكرر مجلس الأمن أيضاً تأكيد الحاجة إلى زيادة وتيرة الاستجابة الإنسانية وتوسيع نطاقها، ويعرب عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بأن الأمم المتحدة تواجه بشكل متزايد نقصاً في التمويل وتراجعا أو توقفاً في الأنشطة الأساسية لإنقاذ الأرواح. وبالنظر إلى استمرار خطر المجاعة وتفشي الأمراض، يحث جميع المانحين على الوفاء فوراً بالتعهدات التي قُدمت بالفعل لتمويل الاستجابة الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة، وتقديم أي تمويل إضافي إن كان بوسعها ذلك.

”ويقر مجلس الأمن أيضاً بالتحديات الجسيمة التي يطرحها الاقتصاد المتهالك في اليمن. وفي هذا الصدد، يرحب باستمرار التقدم المحرز في الجهود التي تبذلها حكومة اليمن من أجل تثبيت الريال اليمني ودفع المرتبات والمعاشات التقاعدية في القطاع العام في جميع أنحاء البلد، كما يشجع تلك الجهود. ويرحب أيضاً بالودائع التي قدمتها المملكة العربية السعودية للبنك المركزي اليمني

لدعم استيراد السلع الغذائية الأساسية ويشجع على تجديد هذا التمويل من أجل تثبيت سعر صرف الريال. ويدعو كذلك الطرفين إلى مواصلة احترام سلامة البنك المركزي اليمني وغيره من المؤسسات التي يقوم عليها الاستقرار الاقتصادي في اليمن. ويدعو أيضا إلى رفع القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي وإلى احترام السياسة الاقتصادية الوطنية، ويكرر طلبه إلى الطرفين مواصلة العمل مع المبعوث الخاص بشأن إيرادات الموانئ كجزء من اتفاق الحديدة من أجل توسيع نطاق دفع مرتبات موظفي القطاع العام في جميع أنحاء البلد.

”وإذ يدرك أهمية الدور الذي تؤديه المرأة في بناء السلام في اليمن، يكرر مجلس الأمن تأكيد أهمية مشاركة النساء مشاركة كاملة وفعالة ومجدية، وإشراك الشباب على نحو مجدٍ في العملية السياسية. ويدعو الطرفين إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في وفودها إلى ٣٠ في المائة، وذلك بإضافة عضوات إلى وفودهما إذا لزم الأمر.

”ويعيد المجلس تأكيد التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية“.